

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مُمارَسَةُ دَلَالَةِ الرِّوَايَاتِ حَوْلَ التَّرْتِيبِ

حالياً نندرس وجوب رعاية الترتيب في قضاء الصلاة اليومية، فقد برهن له القُدّامى بالإجماع وبالرواية السّالفة إلّا أنّنا قد صرّفنا ظهورها إلى مبحث القصر و التمام وفقاً لصاحب الجواهر وأوضحنا تماماً بأن التشبيه المذكور في الخبر ينصرف إلى مبحث القصر و الإتمام لا رعاية السّبق و التأخير.[1]

و أمّا الرواية التّالية التي استدللّ بها المُجمعون على وجوب الترتيب في الفوائت، فقد تمثّلت في الرواية التّالية: «صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهنّ فأذن لها و أقم ثمّ صلّها، ثمّ صلّ ما بعدها بإقامة إقامة لكلّ صلاة...».[2]

و الشاهدُ هي الفقرة التّالية: فابدأ بأولهنّ. حيث قد دلّ تماماً على لزوم الترتيب - فعليه أن يبتدأ بالمغرب ثمّ الظّهر مثلاً-

و قد ناقش الجواهرُ هذا الاستدلالَ قائلاً:

1. «بعدم دلالته إلّا على البدأ بالأوّل (من الصلوات المَقْضِيَّةِ فبأيّ صلاةٍ بدأتَ فأذن لها) الَّذي هو أخصُّ من الترتيب المُطلق. (فلم يدلّ الخبرُ على وجوب الترتيب)

2. و باحتمال عدم إرادة الوجوب من الأمر بالبدأ فيه بالأوّل، لجريانه (البدأ بالأوّل) مجرى الغالب في فعل مَنْ يريد القضاء (و هذه قرينةٌ على الاستحباب) و سوّقه لإرادة بيان الاجتزاء بالأذان لأولهنّ (من حيث البداية لا من حيث الفائت الأوّل) عنه لكلّ واحدة واحدة، كما يومي إلى ذلك الخبرُ[3] الذي بعده.

3. و باحتمال إرادة أولهنّ قضاءً لا فواتاً،[4] بمعنى أنّ المراد: ابدأ بأذانٍ لأولهنّ قضاءً في عزمك و إرادتك (لإنجاز الصلّة، فلم يكن الإمامُ ضمنَ مقام بيان الترتيب بل أحبّ تبين أنّك لو بدأت بإحداهنّ فأذن للأولى و لا حاجة إلى الأذان للبقية فلم يُحدّد ترتيب الفوائت أساساً بل بيّن الاجتزاء بالإذان الواحد لبقية الصلّوات).»[5]

و نِعَمَ ما نطّق به صاحبُ الجواهر في هذا الشّأن.

و قد النّقَطَ السّيّدُ الحكيمُ إجابته من الجواهر أيضاً، قائلاً:

«بعدم القرينة على كون المراد من أولهنّ أوّلهنّ فواتاً، بل من الجائز أن يكون المراد أوّلهن في (تأدية) القضاء، كما ورد في خبر ابن مسلم: عن رجل صلى الصلّوات - و هو جنب - اليومَ و اليومين و الثلاثة، ثمّ ذكر بعد ذلك، قال (ع): يَتَطَهَّرُ و يُوْذِنُ و يقيمُ في

أولاهنَّ ثمَّ يُصَلِّي، و يُقِيمُ -بعد ذلك- في كلِّ صلاة»[6] و يشير الى ذلك (البداية في تأدية القضاء) عدم تعرُّضه للترتيب بين ما عدا الأولى من الصَّلوات، و إدخال الفاء على قوله (ع)»[7]

و أيضاً قد اغترفَ المحقِّقُ الخوئي إجابته من الجواهر قائلاً:

«سَيِّما بملاحظة الفاء في قوله (عليه السلام): «فَأَذِّن» الكاشفة عن أنَّ قوله (عليه السلام): «فابدأ بأولهنَّ...» توطئة و تمهيدٌ لبيان حكم قضاء الصَّلوات من حيث الأذان و الإقامة (فحسب) فيكون النَّظَرُ مقصوراً على بيان الحكم المذكور، من دون نظر إلى الفوائت أنفسها من حيث السُّبْق و اللُّحوق في الفوت.»[8]

فبالتالي، إنَّ فقرة "ابدأ بأولهنَّ" لا يبدو ظاهراً في إيجاب التَّرتيب للفوائت بل لم يتكفل الإمامُ أن يوضِّح زمنَ تأدية الفائت أساساً و إنما قد أكَّد على تنفيذ الأذان لأوَّل صلاةٍ يَسْتَأْنِفُها، أجل من استظهر من كلمة "أولاهنَّ" الأولى في الفوائت -نظير القدامى- لثبَّتَ لديه لزوم الترتيب، بينما الذي قد استظهر الأولى في تأدية القضاء فلم يتسجَّل لديه وجوب الترتيب، و هذا ما يبدو جلياً من الرواية بل على الأقل، إنَّ ظهور الرواية في تبيين "الأذان و الإقامة" يُعدُّ محتمل القرينية، فيضربُ الظهور في الترتيب. [9]

وأمَّا الوثيقة الروائية الثالثة للمُجمعين فهو:

«صحيحُ الوشاء عن رجل عن جميل بن درَّاج [10] عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: يفوت الرجل الأولى و العصر و المغرب، و ذكرها عند العشاء الآخرة، قال: يبدأ بالوقت الذي هو فيه، فإنَّه لا يأمن الموت، فيكون قد ترك صلاةً فريضةً في وقتٍ قد دخلت، ثم يقضي ما فاتته الأولى فالأولى.»[11]

فقد استشهد القُدَّامى بالفقرة التالية: «يقضي ما فاتته: الأولى فالأولى» حيث قد صرَّحت علناً على وجوب الترتيب في الفوائت - لا محض قضاءٍ اتفاقيٍّ لإحداهنَّ- و سننَّ دالَّة الرواية لاحقاً، إذ يتحمَّلُ بدايةً أن تُركِّز على وضعيتها السُّنَّية حيث إنَّ المحقِّق الخوئي قد طرَّح أساس الرواية نظراً لإرسالها - عن رجلٍ - فإنَّه لا يعتدُّ بالجبر السُّنَّدي بواسطة الشهرة.

بينما نحتاجه بأنَّ مسألتنا الحالية قد حظيت بإجماعٍ مستحكمٍ - رغمَ مدركيَّتها - و إنَّا قد لاحظنا تصريحات المحقِّق الخوئي ضمن شتَّى المجالات بأنَّ الإجماع يُجبرُ السُّنْد الضَّعيفَ حتماً، فما به لم يتَّخذ جابراً لهذه الرواية بل لم يعبأ بهذا الإجماع و لم يستعرضه أساساً.

إلا أنَّ الطريقَ الأمثلَ ما اتَّجهه صاحبُ الجواهر حيث قد برَّر السُّنْد قائلاً:

«و النَّظَر في:

1. ما ذكره أهلُ الرِّجال في أحوال الوشاء و ابنِ عيسى (الأشعريّ القميّ) الذي رواه عنه.

2. و الانجبار (بالإجماع على الترتيب) بما سمعتَ (الإجماع) يرفعُ ضررَ إرساله.

3. على أنَّه حُكي عن صاحبِ العُصرة (كاتبِ تاريخ آلِ سَلْجُوق) أنَّ ابنَ عيسى (الأشعريّ) في نوادره التي عن الصَّدوق (حيث قد عدّها من الكتب المشهورة التي عليها المُعَوَّل و إليها المرجعُ، رواه (ابنُ عيسى) عن رجاله عن جميل عن الصادق (عليه السلام) بتفاوت يسير غير قاذح في المطلوب (فليس بمرسل إطلاقاً).

4. بل عن البحار روايته عن المصنّف (المحقّق الحليّ) في المعتبر بإسناده عن جميل كموضعٍ من الوسائل (حيث ليس بمرسل في الوسائل).

5. و كأنّهما فهما منه (المحقق الحليّ) أنه رواه المصنّف (المحقق) من أصلٍ جميل أو من غيره، إذ قد كان عنده (المحقق) بعضُ الأصول القديمة و نقلَ عنها في غير موضع من المعتبر (فهذه الروايةُ قد رآه عن الأصل مباشرةً) فلا ينبغي التوقف في الخبر المزبور من جهة ذلك (الإرسال لأنه قد نقل في الوسائل بسندٍ آخرٍ إضافةً إلى سند المحقّق). [12]

بينما المحقّق الخوئيّ قد أصرَّ على عكسِ مقالة الجواهر قائلاً:

«و ثانياً: أنّها ضعيفة السند بالإرسال، و قد ذكرنا آنفاً أنّ المحقّق (قدس سره) بالظنّ القوي يرويها بهذا الإسناد، و على فرض أن يكون لها سندٌ آخر عنده فهو مجهول، فالرواية مرسلة على كلّ حال، و لا تصلح للاستدلال. [13]

و لكنّ الحقّ الحقيق يُرافقُ الجواهر نظراً لقرائنه العديدة و القويمة، فلا يتكوّن أيُّ إرسالٍ أساساً.

و أمّا دلالة الرواية، فقد ورد في بعض نسخها "ذكرها بعد العشاء الآخرة" وفقاً للوسائل، بينما المحقّق الحليّ أوردَ "ذكرها عند العشاء الآخرة" فهذا الاختلاف قد أنجب تعدّد الاستظهار.

[1] و لكن حيث إنّ الإجماع المذكور يعدّ قرينةً منفصلةً تجاه ظهور الرواية فيصرفُ دلالة الرواية إلى رعاية الترتيب أيضاً إذ المجمعون قد استدّلوا بها لإثبات وجوب الترتيب فلا يُقاومُ هذا الإجماع أيُّ شيءٍ نهائياً.

[2] الوسائل ٢٩٠:٤ / أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١، ٨: ٢٥٤ / أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٤.

[3] الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٣.

[4] و لكن قد شرّحنا مسبقاً بأنّ قرينة الإجماع الراسخة في هذه المسألة قد أزالَت كافّة الاحتمالات المذكورة إذ الإجماع المذكور - سواء المدركي أو غيره - يعدّ قرينةً منفصلةً تجاه ظهور الرواية فيصرفُ دلالة الرواية إلى لزوم رعاية الترتيب أيضاً إذ المجمعون قد استدّلوا بها لإثبات وجوب الترتيب حيث قد إنّ القدامى قد استظهروا من كلمة "أولاهنّ" الأولى في الفوائد لا في تأدية القضاء فقط، فبالتالي، لا يُقاومُ هذا الإجماع أيُّ شيءٍ نهائياً، و العجيبُ أنّ الأعلام - كالأستاذ المعظم - قد ذهلوا عن هذه النقطة.

[5] جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص22 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[6] الوسائل باب: ١ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٣.

[7] حكيم محسن. 1374. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. قم ص74. دار التفسير.

[8] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[9] و لكن قد شرّحنا مسبقاً بأنّ قرينة الإجماع الراسخة في هذه المسألة قد أزالَت كافّة الاحتمالات المذكورة إذ الإجماع المذكور - سواء المدركي أو غيره - يعدّ قرينةً منفصلةً تجاه ظهور الرواية فيصرفُ دلالة الرواية إلى لزوم رعاية الترتيب أيضاً إذ المجمعون قد استدّلوا بها لإثبات وجوب الترتيب حيث قد إنّ القدامى قد استظهروا من كلمة "أولاهنّ" الأولى في الفوائد لا في تأدية القضاء فقط، فبالتالي، لا يُقاومُ هذا الإجماع أيُّ شيءٍ نهائياً حتّى محتمل القرينة، و العجيبُ أنّ الأعلام - كالأستاذ المعظم - قد ذهلوا عن هذه النقطة.

[10] الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاة.

[11] جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص22 و23. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[12] نفس المصدر.

[13] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم. ص139 مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

